اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة من (2017-2005)[1]

The impact of the independence of central bank on some Economic variables college in the Iraqi economy for the Period (2017-2005)

أ. علي نبع الصبيحي الباحثة . أسماء محسن عبد

ali-nabaa2000@yahoo.com

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

تاريخ استلام البحث 28 / 5 /2019 تاريخ قبول النشر 15/ 7/2019 تاريخ النشر 30/ 6 /2020

المستخلص

للبنوك المركزية أهمية في تحقيق استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فضلا عن تحقيق بعض الأهداف على المستوى الكلي كالنمو والبطالة ....الخ لذا سارعت البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء على منح بنوكها المركزية درجة كبيرة من الاستقلالية لتمكنها من أداء وظائفها بصورة مثلى والعراق احد هذه البلدان يسعى للحصول على الاستقلالية في اطار سياسات التصحيح النقدي والاقتصادي بعد عام 2003 بصدور قانون رقم 56 لسنة 2004 والذي نظم عملة بغية اتاحة الفرصة للبنك المركزي في أداء وظائفه والمتمثلة في رسم واعداد السياسة النقدية وفقا للظروف والمتطلبات الاقتصادية بصورة مستقلة عن الظروف السياسية . كما اثبت التحليل القياسي وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والاستقلالية اذ بلغت قيمة الميل الحدي لمعدل التضخم بالنسبة للاستقلالية (36.266-) وان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 88% واظهر التحليل أيضا وجود علاقة طردية ومعنوية بين عرض النقد M1 والاستقلالية اذ بلغت قيمة الميل الحدي لعرض النقد 5.22408 وقيمة معامل التحديد R^2 (0.16)

وتبين أيضا وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاحتياطي القانوني والاستقلالية اذ بلغت قيمة الميل الحدي للاحتياطي القانوني (66.707) وقيمة R^2 (0.45) وكذلك وجود علاقة عكسية مع سعر السياسة اذ بلغت قيمة R^2 (0.22) وهي علاقة ضعيفة اما علاقة الاستقلالية بسعر الصرف فقد بلغت قيمة R^2 (0.77) وهي علاقة عكسية ومعنوية ويستدل من الاختبارات الإحصائية وجود انسجاما في النماذج المقدرة .

الكلمات المفتاحية : *البنك المركزي ، متغيرات اقتصادية كلية ، الاقتصاد العراقي*

Abstract

The central banks are important in stabilizing the general level of prices of goods and services as well as achieving some of the goals at the macro level such as growth and unemployment, etc. So both developed and developing countries have been quick to grant their central banks a great degree of independence to enable them to perform their functions optimally Iraq is one of these countries seeking independence in the framework of monetary and economic correction policies after 2003 with the issuance of Law No. 56 of 2004, which regulated currency in order to allow the Central Bank to perform its functions of drawing and preparing monetary policy in accordance with economic conditions and requirements . The purpose of this study is to highlight the role of the Central Bank in the

[1]) بحث مستل من رسالة ماجستير (اثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة (2017-2005)

formulation and implementation of monetary policy in achievement of independence Inorder to achieve the research objective, which is completed in the development of a comprehensive framework to define the concept of independence and knowledge of criteria and indicators that refer the independence of the Central Bank and its impact on monetary policy and the proof of the research hypothesis, was based on that the independence of the bank achives

The stability of the general level of prices has been implemented and the precautionary measures have been applied to control the supply of money. The hypothesis of the research was proved and that the Central Bank of Iraq obtained independence by 66%, which is very good compared to the independence of other countries. The standard analysis also showed an inverse and moral relationship between inflation And independence with the marginal slope of the inflation rate for independence (-36.266) and the value of the R^2-factor of 88%. The analysis also showed a positive and moral relationship between the M1 money supply and independence. The marginal value of the cash offer was 5.22408, Hope selection R^2(0.16)

It was also found that there was a direct and moral relationship between the legal reserve and the independence. The margi2nal value of the legal reserve was 66.707 and the value of R^2 (0.45) and the inverse relationship with the price of the policy was R^2 (0.22) R^2 (0.77) is an inverse and moral relationship and statistical tests show that there is consistency in the estimated models

***Key words** : central bank , Economic variables college , Iraqi economy*

المقدمة

حظيت استقلالية البنك المركزي باهتمامات الاقتصاديين وأصبحت من المواضيع الأساسية المطروحة في الساحة المصرفية ويؤيد الكثير من الاقتصاديين استقلالية البنك المركزي في مجال وضع السياسة النقدية مستندين الى مصداقيتها وقدرتها في تحقيق استقرار الأسعار وقد نجحت بعض الدول في منح بنوكها المركزية المزيد من الاستقلالية من خلال مراجعة قوانينها وتعديلها بهدف تقليص دور الحكومة في مجال تحديد السياسة النقدية مما أدى الى تعاظم دور البنك المركزي في هذا المجال مثل فرنسا وألمانيا وكذلك بعض دول اوربا الشرقية التي تخلصت حديثا من سيطرة الحكومة على اقتصادها وبدأت بالتحول نحو اقتصاد السوق . وفي الحقيقة لايوجد بنك مركزي مستقل تماما في إدارة المعروض النقدي كون الاستقلال التام لن يكون مقبولا من الناحية النظرية وقد يكون مستحيلا من الناحية التطبيقية ويرجع ذلك الى العلاقة الوثيقة بين البنك المركزي وكل من الحكومة والبرلمان .

وقامت السلطة النقدية في العراق بإصدار قانون رقم 56 لسنة 2004 منح بموجبة البنك المركزي الاستقلالية القانونية واصبح هو المسيطر على السياسة النقدية التي تهدف الى استقرار الأسعار وتحقيق نظام مالي يعزز النمو والاستقرار الاقتصادي

مما شجع الحكومة الاعتماد على البنك المركزي لحماية عملاتها الوطنية حجما وقيمه كونة لاعبا أساسيا في الأسواق المالية الحديثة الى جانب الحكومة والبنوك التجارية وبهذا اصبح البنك المركزي هو المسؤول عن رسم السياسة النقدية وتنفيذها عمليا من خلال تأثيره على الأسعار السائدة وحجم الائتمان والتي لها تأثيرات مهمة ومباشرة على الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني وقد نجحت السياسة النقدية في العراق من خلال الاستقلالية التي منحت لها

بالسيطرة على التضخم في العراق خلال السنوات الأخيرة ووصل الى مستويات منخفضة جدا مقارنة بالسنوات السابقة قبل الاستقلالية واثبت التحليل القياسي وجود علاقة علاقة عكسية بين كل من التضخم وسعر الصرف وسعر السياسة ووجود علاقة طردية بين عرض النقد والاحتياطي القانوني وهناك شعور بعدم قدرة البنك المركزي على المدى الطويل ان يؤثر في المتغيرات الاقتصادية مثل الإنتاج والعمالة وتبين ان له تأثير على التضخم في المدى الطويل وقد وصل التضخم عام 2017 الى (0.2)

1-1-1أهمية البحث

تتمثل في منح البنك المركزي استقلاليتة عن السلطة التنفيذية والتشريعية باعتبارة السلطة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في مختلف الدول وبشكل يمكنة من وضع سياسة نقدية تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي

1-1-2 مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث الى تبعية السياسة النقدية للسياسات الحكومية ومنها السياسة المالية وسياسة سعر الصرف واثر هذه التبعية على ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار كون تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية امرا شائعا لدى الدول المتقدمة والنامية بالرغم من انخفاض التبعية في بعض الدول المتقدمة اما بالنسبة لسعر الصرف فان التبعية تعد سببا جوهريا لارتفاع المستوى العام للأسعار وقد شكل مبدأ استقلالية البنك المركزي نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي الذي عانى من التضخم الجامح وانهيار قيمة الدينار العراقي وضياع ثروات البلد وقد حدثت محاولات من قبل الحكومة في الأعوام 2013 الى 2014 للهيمنة على البنك المركزي لكن هذه المحاولات اثارت عاصفة من الجدل في الأوساط القانونية والاقتصادية

1-1-3 فرضية البحث

بعد تحديد المشكلة والتعرف عليها يمكن طرح الفرضيات الاتية

1- ان استقلالية البنك المركزي والتزامة بمسؤوليتة الأساسية والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي بشكل عام والاستقرار في المستوى العام للأسعار بشكل خاص

2- جاء قانون رقم 56 لسنة 2004 لكي يكرس استقلالية البنك المركزي العراقي

3- في ظل الاستقلالية المتفاوتة تم تطبيق المعايير الاحترازية لجنة بازل الأولى إضافة الى التحكم في المعروض النقدي لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

1-1-4 هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق مايلي

1 . وضع اطار شامل ومتكامل لتحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي

2 – معرفة المعايير والمؤشرات التي تدل على استقلالية البنك المركزي

3 . استقلالية البنك المركزي واثرها على فعالية السياسة النقدية من خلال التحكم في المعروض النقدي وتخفيف عجز الموازنة بما يضمن السيطرة على معدلات التضخم

1-1-5 منهجية البحث

ان الأسلوب الذي اعتمد في البحث هو التحليل الوصفي وكذلك التحليل القياسي الذي عزز ماتوصل اليه التحليل الوصفي من نتائج وقد اثبتت التحليل وجود علاقة بين الاستقلالية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال مدة الدراسة

1-1-6 الحدود الزمانية والمكانية للبحث

الحدود المكانية :- معرفة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي العراقي واثرها على السياسة النقدية في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004

الحدود الزمانية :- ان الدراسة اعتمدت المدة 2005- 2017 من اجل معرفة التغيرات التي طرأت على السياسة النقدية في تلك الفترة

1-1-7 هيكلية البحث

ومن اجل تحقيق هدف الدراسة تم تقسيم البحث الى مبحثين تضمن المبحث الأول مفهوم الاستقلالية والاراء المؤيدة والرافضة للاستقلالية وعلاقة الاستقلالية ببعض المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات استقلالية البنك المركزي العراقي وتناول أيضا قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) ومعايير استقلالية البنك المركزي العراقي وقياس الاستقلالية وفقا لمقياس كوكرمان اما المبحث الثاني من البحث فقد تضمن قياس وتحليا اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية في العراق للمدة من (2005-2017)

اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية

1-1 مفهوم الاستقلالية

لايوجد تعريف واضح ومحدد لمفهوم الاستقلالية كون الاستقلال والاستقلالية يستعملان للتعبير عن معنى واحد والبنوك المركزية ممكن ان تكون مستقلة في كثير من الأمور الأساسية دون ان تكون مستقلة عن الحكومة وعلى نحو عام يمكن اعتبار البنوك المركزية مستقلة اذا كانت الحكومة تمارس السيطرة على قضايا تخص البنك المركزي ومنها . **(قرم ، 3;2002)**

1- شؤون الموظفين والإدارة

2- الموازنات المالية وادارتها

3- متابعة السياسة النقدية وادارتها

ويمكن التميز بين مفهومين لاستقلالية السياسة النقدية **(عوض الله واسامة ، 2003 :283-284)**

المفهوم الأول :- عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر ، من خلال وسيلة بسيطة تتمثل في وضع قواعد للسياسة النقدية المزمع اتباعها وكانت قاعدة الذهب هي الممثلة لهذا النوع من القواعد كونها تضمن عدم تدخل او ضغوط من قبل السلطة السياسية

المفهوم الثاني :- منح البنك المركزي استقلالا كاملا في سياستة النقدية من خلال منحة حرية تصرف كاملة وعزلة عن السلطة السياسية وان هذا المفهوم هو السائد حاليا في البنوك المستقلة

وعرفة الاقتصادي ((الن بلايندر)) الاستقلالية بقولة (ينصرف مصطلح الاستقلالية الى نقطتين الأولى للبنك المركزي الحرية في تقرير كيفية الوصول الى اهدافة والثانية تعد القرارات التي يتخذها البنك المركزي عصية عند محاولة تعطيلها **(صالح ، 5:2008)**

وخلاصة القول :- ان الاستقلالية تعني حرية البنك في رسم السياسة النقدية بما يتلائم وتحقيق أهدافها الاقتصادية ، وهناك رأى اخر يرى ان استقلالية البنوك المركزية لاتعني الانفصال التام (Total Separation) بين الحكومة والبنك المركزي وانفراد البنك المركزي بتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية ويكون الاتفاق على تحديد هذه الأهداف بين الحكومة والبنك المركزي على ان تكون قرارات البنك مستقلة فيما يتعلق بالسياسة النقدية ومنسجمة مع الساسة الاقتصادية للدولة

4-1 الآراء الداعمة للاستقلالية

لقد استند مؤيدو استقلالية البنك المركزي على العديد من المبررات التي تدعم استقلالية البنوك المركزية ومن أهمها :-

1- ان مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق استقرار طويل الاجل مع ادنى حد من التكاليف الاقتصادية تؤدي الى نتائج إيجابية ، اذا كان المسؤولين عنها بعيدين عن سلطة الدولة (الدوري ، ويسرى ، 119:2006).

2- ابعاد الجوانب النقدية عن نفوذ السياسيين كونهم يحاولون إرضاء جماهيرهم ورفع التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة (المشهداني ، 119:2010).

3- استقلالية البنوك المركزية تؤدي الى الابتعاد عن التأثيرات الحكومية للبنوك فيما يتعلق بتحديد نفقاتها وايرادتها وحصول البنك المركزي على موازنة مستقلة عن الموازنة الحكومية (العياش ، 2007 : 115).

4- ان تطور عولمة الأسواق المالية واقترانها بالازمات المالية ساعدت على التوجة نحو الاستقلالية (ثويني ، 49: 2010).

5- ان مسؤولية البنك المركزي في توجية النظام المالي للبلد يجب ان تتلائم مع توجيهات مؤسسات الدولة المختلفة وهذا يتطلب تمتع البنك المركزي بالاستقلالية (معتوق ،2002 :7).

6- استقلالية البنك المركزي تدعم موقفة في التصدي للتأثيرات السياسية التي تستغل عرض النقد للأغراض السياسية .

الآراء الرافضة للاستقلالية

هناك اراء رافضة لاستقلالية البنوك المركزية وكما يلي :

1- ربما لاتقوم الاستقلالية بتحسين الأداء في مجال التضخم في الاجل القصير ، لان البنوك لها اهداف داخلية خاصة تتعارض مع انتهاج سياسة غير تضخمية ، يمكن ان تؤدي الى حدوث انكماش (حشاد ، 95 : 1994) .

2- التكاليف الناتجة عن خلاف بين سياسة مستقلة للنقد والسياسات الأخرى خاصة سياسة الضرائب وأسعار الصرف تكون عالية (الدوري ويسرى ، 2006 :12).

3- الحكومة يجب ان تحدد الأهداف والاتجاهات الأساسية للسياسة النقدية والتي تكون ضمن اطار السياسة الاقتصادية للدولة وبالتالي لايؤمنون بفصل السياسة النقدية عن السياسة الاقتصادية العامة (العياش ، 41- 40:1997).

4- هناك تعارض بين الاقتصاديين المؤيدين للاستقلالية منهم من يرى ان الاستقلالية يجب ان تتمثل في تحقيق اهداف السياسة النقدية ، وهناك فريق اخر يرى ان الاستقلالية تتمثل في استعمال أدوات السياسة النقدية فقط من اجل تحقيق اهداف السياسة النقدية (كنعان،1997:275)

5- الحكومة تمثل الشعب الذي اختارها وهي تضع اهداف عامة ذات أولوية لسياستها قد لاتتفق مع سياسة البنك المركزي المتمثلة بتحقيق اهداف الاستقرار في الأسعار وهذا ماحدث في المانيا خلال فترة توحيدها وتحقيق الوحدة النقدية

6 – يعتقد بعض الاقتصاديين ومنهم (دي كوك) ان البنك المركزي يجب ان يخضع لإجراءات رقابية من قبل الدولة وبالتالي لايحق له المطالبة بالاستقلالية عن الحكومة وخاصة الشؤون النقدية ، ومن هذا يتضح وجود تناقض وتباين في الآراء بين مؤيدي ومعارضي الاستقلالية (م . ا . ج دي كوك1987 : 271)

وترى الباحثة ان الخيار الوسط بين الاتجاهين السابقين هو الحل الأمثل لنجاح البنوك المركزية في تحقيق أهدافها الاقتصادية كون الاستقلالية مسألة محورية وهامة في عملية الإصلاح الاقتصادي بشرط عدم اهمال الشفافية والمسؤولية لان البنك المركزي يبقى مسؤولا امام السلطة السياسية في حالة ارتكابة خطأ يهدد سلامة الاستقرار النقدي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة

1-5 – مؤشرات استقلالية البنك المركزي.

يمكن توضيح اهم مؤشرات استقلالية البنك المركزي بما يأتي (**مسيحي ، 2005 : 45**).

1- المهام الرسميه للبنك المركزي ودوره في السياسة النقدية.

ان اسناد عدد كبير من المهام الى البنك المركزي يدل على ضعف الاستقلالية التي يتمتع بها في ادارة السياسة النقدية وعلى العكس من ذلك فان تحديد مهمة البنك المركزي بشكل دقيق مع التركيز على تحقيق الاستقرار في القيمة الداخليه والخارجية للعملة ، يعد من اهم المؤشرات الدالة على استقلالية هذا البنك عن الحكومة.

2-الجهة التي تتولى مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن السياسة النقدية.

يمكن محاسبة المسؤولين عن السياسة النقدية امام السلطة التنفذية والتشريعية او كليهما وقد لا تتم محاسبتهم رسميا امام اي جهة حكومية او امام البرلمان بل امام الرأي العام وحدة عن طريق نشر الاهداف النقدية والانجازات المتحققة في هذا المجال مما يسهل رقابة مباشرة للرأي العام عليهم

3-مدى وجود قيود على تعيين كبار المسؤولين في البنك واقالتهم.

اسندت صلاحية تعيين المحافظ او كبار المسؤولين في البنك الى السلطة الحكومية والتي اصبحت تملك الدور الهام والاساسي في مجال التعيين ، على اساس ان السياسة النقدية هي مسؤولية الحكومة وتتحمل نتائجها امام البرلمان.

4-الاستقلال المالي للبنك المركزي (استقلالية الميزانية).

يمثل الاستقلال المالي للبنك اهمية كبيرة في دراسة علاقة البنك بالحكومة ومدى استقلاله عنها والحصول على موافقة مسبقة من الحكومة على موازنة البنك قد يشكل في حد ذاته وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك ، عن طريق الحد من قدرته في الحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم اتباعه التوجهات الحكومة

1-7- أنواع الاستقلالية

أ-استقلالية الأهداف واستقلالية الادوات

يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية في تحقيق اهدافة اذا خول إدارة السياسة النقدية وبسط سلطتة في تحقيق اهدافة ، اما من ناحية تحديد الأدوات تتم اذا كانت له حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وادواتها التي يراها مناسبة لتحقيق اهدافة (دوندار ، واسامة ، 2003: 275-276)

ب -الاستقلالية القانونية والاستقلالية الفعلية

تتحد الاستقلالية القانونية على أساس التشريعات والقوانين ، قبل اجراء تعيين مسؤولي الإدارة والمحافظ ويجب تطبيق الاستقلالية المحددة في التشريعات على ارض الواقع ، وان الانتقال من الاستقلالية القانونية الى الفعلية في الدول النامية تكون صعبة لكنها في الدول المتقدمة سهلة كون الاستقلالية الفعلية مرتبطة أساسا بمدى التأثير الحقيقي المطبق من طرف الحكومة على البنك المركزي وان الاستقلالية القانونية تخص التشريعات التي توضح العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي بينما الاستقلالية الفعلية تخص الجانب التطبيقي وبالتالي فان الاطار القانوني ماهو الاضمان جزئي للاستقلالية الفعلية (Pietor ,P ; 60)

ج -الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية

يمكن التميز بينهما بمجموعة من الخصائص للاستقلالية السياسية التي تنسب الى كلا منها (ميمي ، 2005: 56)

1- لايقوم رئيس الحكومة بتعيين كل أعضاء البنك
2- مدة تولي المحافظ سلطتة لاتتجاوز اكثر من خمس سنوات
3- مدة تولي أعضاء مجلس الإدارة اكثر من خمس سنوات
4- رئيس الحكومة ليس عضوا في مجلس إدارة البنك
5- ليس من صلاحيات الحكومة رسم السياسات

اما الاستقلالية الاقتصادية :- تتمثل في استقلال البنك المركزي في اختيار أدوات السياسة النقدية واهم مرتكزاتها هي :-

1- ليس باستطاعة الحكومة الحصول على القروض من البنك
2- التسليفات المقدمة سابقا من البنك الى الحكومة بسعر الفائدة السوقي
3- التسليفات المباشرة للقروض هي مبالغ محددة
4- لايلعب البنك المركزي أي دور في السوق الأولية في تمويل القروض العمومية
5- يحدد البنك معدل التضخم

2- قياس اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2017)

2-1 الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

أ- استقرارية السلاسل الزمنية

ان اغلب السلاسل الزمنية والتي تكون مرتبطة بالحياة الاقتصادية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار أي انها تحتوي على جذر الوحدة الذي يبين ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن مما يؤدي الى وجود مشكلة الارتباط الزائف وتظهر المشكلة أيضا في التحليل والاستدلال القياسي بسبب صعوبة نمذجة السلاسل الزمنية ولهذا السبب يتم استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتي يقصد بها عدم وجود اتجاه عام ومحدد للظاهرة نزولا او صعودا في المسار الزمني للسلسة وان وجود التقلبات الموسمية يؤدي الى تغير خصائصها عبر الزمن مما يجعل البيانات في تذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن لذلك وجب التحقق من سكون السلسة الزمنية لكل متغير من متغيرات الانموذج ويوجد العديد من المؤشرات التي تدل على استقرارية السلسة الزمنية في الانموذج المستخدم ومنها . (العيسى ،70: 2006)

1- اذا كانت قيمة معامل التحديد (R^2) اكبر من إحصائية دربن واتسن (D.w) أي ان (R^2 > D.W)

2- ان وجود ارتباط تسلسلي ذاتي يبرز قيمة دربن واتسن (D.W)

سلسلي ذاتي يبرز في قيمة دربن واتسن (D.W)

3- زيادة المعنوية الإحصائية بدرجة كبيرة للمعلمات المقدرة

4- ثبات التباين عبر الزمن

5-ان يكون هناك ارتباط مشترك بين السلسلتين (COV) معتمد على الازاحة (K) فقط (ثبات التغاير)

أ-اختبار فيلبس بيرون

اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بصيغتها الحقيقية

جدول (1)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)						
	At Level					
		ER	IF	M1	PP	RL
With Constant	t-Statistic	-4.2460	-1.6817	-1.3104	-1.4388	-3.8381
	Prob.	***0.0082***	***0.4148***	***0.5880***	***0.5282***	***0.0160***
		***	No	No	No	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6139	-1.2928	-0.3088	-2.8004	-2.4570
	Prob.	***0.2813***	***0.8371***	***0.9772***	***0.2240***	***0.3385***
		No	No	No	No	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4130	-3.2589	1.2354	-0.7594	-0.5223
	Prob.	***0.1395***	***0.0037***	***0.9339***	***0.3661***	***0.4688***
		No	***	No	No	No
	At First Difference					
		d(ER)	d(IF)	d(M1)	d(PP)	d(RL)
With Constant	t-Statistic	-2.5196	-3.7542	-1.8681	-3.2539	-3.1851
	Prob.	***0.1369***	***0.0201***	***0.3329***	***0.0442***	***0.0492***
		No	**	No	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8903	-5.4494	-3.9973	-2.4887	-3.7008

	Prob.	***0.0532***	***0.0067***	***0.0460***	***0.3262***	***0.0687***
		*	***	**	No	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3159	-3.1932	-1.1289	-2.6604	-3.4362
	Prob.	***0.0258***	***0.0045***	***0.2191***	***0.0130***	***0.0028***
		**	***	No	**	***

المصدر:

1-اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

2-(*)،(**)،(***) تدل على إنها معنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%) على التوالي حسب القيم الجدولية لـ(Mackinnon)، و(No) تدل على إنها غير معنوية.

يوضح الجدول (6) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بصيغتها الحقيقية، إذ تشير نتائج الاختبار ان جميع متغيرات موضوع الدراسة لم تستقر عند مستواها الاصلي، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة اصغر من قيمة (t) الحرجة عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%)، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0=B=0) القائلة بوجود جذر وحدة في بيانات السلاسل الزمنية، وانها استقرت بعد اخذ الفروق الاولى لها، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمة (t) الحرجة عند مستوى معنوية -اي انها متكاملة من الرتبة I(1) سواء كان ذلك بوجود حد ثابت وحد ثابت واتجاه عام او بدونهما.

ب-اختبار مضاعف لاكرانج (LM)

ان هذا الاختبار يركز على قيمة R^2 معامل التحديد وعند اجراء هذا الاختبار يجب ان نتبع الخطوات الاتية . (Chris , 2002; 134)

أ- من اجل الحصول على البواقي نتبع المعادلة الاتية $\hat{Y}$

$$tut \quad -Y_t\hat{Y}_t - Y_t - \hat{Y}_o - Y\hat{Y}_{t-1} - \hat{Y}X_t \quad \text{.....(1)}$$

ب- نستخدم المتغيرات كمتغير تابع للمتغيرات المفسرة في نموذج كويك

$$t\ U_t = a_o + a_1 x_t + a_2 Y_{t-1} + a_3 u_{t-1} + V \quad \text{.....(2)}$$

ج- نستخدم طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج من اجل اختبار فرضية العدم ان a=0 تستخدم الإحصائية الاتية

$$LM = nR^2 \quad \text{.....(3)}$$

N = حجم العينة

R^2 = معامل التحديد الغير مصحح

ج . اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي

هو احد الأساليب التي تستخدم بهدف تثبيت استقرارية السلسلة الزمنية والحصول على لوغارتم مقلوب لبيانات السلسلة الزمنية . (الغنام ، 6:2003)

وان التنبؤ بالسلوك المستقبلي للظاهرة من المواضيع التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد ولعلم الإحصاء والسلاسل الزمنية الدور الفاعل والاساسي في بناء تلك النماذج من خلال تحليل الظاهرة الاقتصادية التي حدثت والتنبؤ بالقيم المسقبلية واحتياجاتة حسب الإمكانيات المتاحة وفي عام (1982) وضع Engle تحليلا مختلفا عن السابق وان هذا التحليل افترض ان تباين حد الخطأ الذي يكون مشروط بالمعلومات هو متغير مع مرور الزمن وان هذا الانموذج تم تعميمة عام 1986 وان عدم التباين المشروط يعني توفر المعلومات حول الانموذج وان هذا الانموذج له خصائص مهمة في التطبيقات القياسية لان عدم التأكد فيما يخص التنبؤ يتغير

د- اختبار استقرارية معلمات النموذج

ان الهدف من اجراء هذا الاختبار هو التأكد من خلو البيانات المستخدمة من حصول أي تغيرات هيكلية فيها ومعرفة مدى استقرار بيانات الاجل الطويل مع تقديرات الاجل القصير عن طريق استخدام الاختباريين الاتيين . (العبدلي ، 261:2014)

1- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

2- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

وان هذين الاختباريين من اهم الاختبارات في هذا المجال كونهما يوضحان امرين في غاية الأهمية وهما الكشف عن وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرارية المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات قصيرة الاجل وحسب هذين الاختبارين يتحقق الاستقرار الهيكلي والمعلمات النموذج اذ وقع الخط البياني لاختبار كل من (CUSUM) و (SQCUSUM) من الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) ويلاحظ ان المعلمات تكون غير مستقرة اذ وقع الخط البياني لاختبارات خارج حدوده الحرجة عند مستوى معنوية (5%)

اولاً: متغيرات البحث.

لغرض قياس اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق والمشار اليها ادناه تم استخدام طريقة المتغير الوهمي (Dummy Varible) ليعبر عن المتغير المستقل (استقلالية البنك المركزي) ويرمز لها بالرمز Cbi علما ان الاستقلالية التي منحت للبنك المركزي بموجب قانون رقم 56 لسنة 2004 لم تأخذ دورها بشكل فاعل خلال الأعوام (2005, 2006, 2007) لان الاحتلال كان هو المسيطر على عمل البنك المركزي ولم يتم تفعيل الاستقلالية ولهذا أعطيت (0) اما السنوات الأخرى فقد أعطيت (1) أي فاعلية الاستقلالية

وبناءا على مصادر النظرية النقدية والمعلومات المتاحة عن الدراسات القياسية السابقة ، يمكن صياغة انموذج قياسي وتحديد التوقعات النظرية المسبقة عن إشارات معالم الانموذج وذلك من خلال استعمال انموذج الانحدار الخطي البسيط وفق العلاقة الدالية الاتية :-

IF = f (Cbi) ..... (النموذج الاول)

M_1= f (Cbi) ..... (النموذج الثاني)

RL = f (Cbi) ..... (النموذج الثالث)

Er = f (Cbi) ..... (النموذج الرابع)

PP = f (Cbi) ..... (النموذج الخامس)

إذ ان:

IF: معدل التضخم.

M_1: عرض النقود بالمعنى الضيق.

RL: الاحتياطي القانوني.

Er: سعر الصرف.

Pp: سعر السياسة.

Cbi: استقلالية البنك المركزي.

ثانياً: تقييم مقدرات معلمات الأنموذج المقدر اقتصادياً.

1- الأنموذج الاول (معدل التضخم).

نستنتج من الجدول (2) ما يلي:- يظهر معامل استقلالية البنك المركزي (Cbi) استجابة عكسية ومعنوية في انموذج معدل التضخم (iF)، إذ بلغت قيمة الميل الحدي لمعدل التضخم بالنسبة لإستقلالية البنك المركزي (36.26667-) عند مستوى معنوية اقل من (1%)، اي ان زيادة استقلالية البنك المركزي بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى انخفاض معدل التضخم بمقدار (36.26667-)وحدة، **هذه النتيجة كانت متوقعة وتتفق ومنطق النظرية الاقتصادية**

جدول (2) نتائج تقدير اثر استقلالية البنك المركزي على معدل التضخم

Dependent Variable: IF
Method: Least Squares
Date: 03/16/19 Time: 12:30
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	40.36667	3.523887	11.45515	0.0000
Cbi	-36.26667	4.017849	-9.026389	0.0000

R-squared	0.881050	Mean dependent var	12.46923
Adjusted R-squared	0.870236	S.D. dependent var	16.94360
S.E. of regression	6.103551	Akaike info criterion	6.596257
Sum squared resid	409.7867	Schwarz criterion	6.683172
Log likelihood	-40.87567	Hannan-Quinn criter.	6.578392
F-statistic	81.47569	Durbin-Watson stat	2.826286
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

يستدل من الجدول (2) ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.88) وهذا يعني ان استقلالية البنك المركزي تفسر حوالي (88%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل التضخم)، والباقي من هذه النسبة والبالغة (12%) يرجع الى عوامل اخرى منها المتغير العشوائي. كما يلاحظ ان نتائج القياس خلال المدة (2005–2017) والواردة في الجدول (2) بينت معنوية الانموذج وصحة العلاقة ومعنوية العلاقة المفترضة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، لان قيمة (F) المحتسبة بلغت (81.475) عند مستوى معنوية اقل من (1%) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

2- الأنموذج الثاني (عرض النقد بالمعنى الضيق).

نستنتج من الجدول (3) ما يلي:- يظهر معامل استقلالية البنك المركزي (Cbi) استجابة طردية ومعنوية في انموذج عرض النقد (M_1)، إذ بلغت قيمة الميل الحدي لعرض النقد بالنسبة لإستقلالية البنك المركزي (5.22E+08) عند مستوى معنوية اقل من (1%)، اي ان زيادة استقلالية البنك المركزي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة عرض النقد بمقدار (5.22E+08) وحدة، **هذه النتيجة كانت متوقعة وتتفق ومنطق النظرية الاقتصادية أي كلما زادت الاستقلالية للبنك كلما زادت سلطتة في اصدار النقود بما يتفق وحاجات الاقتصاد الوطني وما متوفر له من احتياجات نقدية**

جدول (3) نتائج تقدير اثر استقلالية البنك المركزي على عرض النقد

Dependent Variable: M1
Method: Least Squares
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.61E+08	1.11E+08	1.445361	0.1762
Cbi	5.22E+08	1.27E+08	4.114017	0.0017

R-squared	0.606090	Mean dependent var	5.63E+08
Adjusted R-squared	0.570280	S.D. dependent var	2.94E+08
S.E. of regression	1.93E+08	Akaike info criterion	41.13332
Sum squared resid	4.09E+17	Schwarz criterion	41.22024
Log likelihood	-265.3666	Hannan-Quinn criter.	41.11546
F-statistic	16.92513	Durbin-Watson stat	0.674805
Prob(F-statistic)	0.001718		

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

و يستدل من الجدول (3) ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.6) وهذا يعني ان استقلالية البنك المركزي تفسر حوالي (60%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (عرض النقود بالمعنى الضيق)، والباقي من هذه النسبة والبالغة (39%) يرجع الى عوامل اخرى منها المتغير العشوائي. كما يلاحظ ان نتائج القياس خلال المدة (2005–2017) والواردة في الجدول (3) بينت معنوية الانموذج ، لان قيمة (F) المحتسبة بلغت (16.925) عند مستوى معنوية اقل من (1%) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

3- الأنموذج الثالث (الاحتياطي القانوني).

نستنتج من الجدول (4) ما يلي:- يظهر معامل استقلالية البنك المركزي (Cbi) استجابة طردية ومعنوية في انموذج الاحتياطي القانوني (RL)، إذ بلغت قيمة الميل الحدي للاحتياطي القانوني بالنسبة لإستقلالية البنك المركزي (66.75782) عند مستوى معنوية اقل من(5%)، اي ان زيادة استقلالية البنك المركزي بمقدار وحدة واحده يؤدي الى زيادة الاحتياطي القانوني بنسبة (66.75782)وحدة **وهذه النتيجة كانت متوقعة وهي تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية اذ ان زيادة استقلالية البنك المركزي تؤدي الى زيادة احتياطات البنك كون البنك لدية سلطة مستقلة ولايسمح بتدخل الحكومة للاستدانة من البنك المركزي مما يعزز الاحتياطي القانوني**

جدول (4) نتائج تقدير اثر استقلالية البنك المركزي على الاحتياطي القانوني

Dependent Variable: RL
Method: Least Squares
Date: 03/16/19 Time: 12:42
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	52.153681	19260529	2.707801	0.0204
Cbi	66.757821	21960382	3.039921	0.0112

R-squared	0.456552	Mean dependent var	1.04E+08
Adjusted R-squared	0.407147	S.D. dependent var	43326685
S.E. of regression	33360215	Akaike info criterion	37.62426
Sum squared resid	1.22E+16	Schwarz criterion	37.71118
Log likelihood	-242.5577	Hannan-Quinn criter.	37.60640
F-statistic	9.241119	Durbin-Watson stat	1.093989
Prob(F-statistic)	0.011248		

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

ويستدل من الجدول (4) ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.45) وهذا يعني ان استقلالية البنك المركزي تفسر حوالي (45%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الاحتياطي القانوني)، والباقي من هذه النسبة والبالغة (55%) يرجع الى عوامل اخرى منها المتغير العشوائي. كما يلاحظ ان نتائج القياس خلال المدة (2005-2017) والواردة في الجدول (4) بينت معنوية الانموذج ، لان قيمة (F) المحتسبة بلغت (9.241) عند مستوى معنوية اقل من (5%)

4- الأنموذج الرابع (سعر السياسة).

نستنتج من الجدول (5) ما يلي:- يظهر معامل استقلالية البنك المركزي (Cbi) استجابة عكسية ومعنوية في انموذج سعر السياسة (Pp)، إذ بلغ الميل الحدي لسعر السياسة بالنسبة لإستقلالية البنك المركزي (-62.50000) عند مستوى معنوية اقل من (10%)، اي ان زيادة استقلالية البنك المركزي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض سعر السياسة بمقدار (-62.50000)وحدة **هذه النتيجة كانت متوقعة وتتفق مع منطق النظرية الاقتصادية اذ كلما زادت الاستقلالية انخفضت قيمة سعر السياسة**

جدول (5) نتائج تقدير اثر استقلالية البنك المركزي على سعر السياسة

Dependent Variable: PP
Method: Least Squares
Date: 03/16/19 Time: 12:39
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	144.0000	30.41356	4.734730	0.0006
CBI	-62.50000	34.67680	-1.802358	0.0989

R-squared	0.227989	Mean dependent var	95.92308
Adjusted R-squared	0.157806	S.D. dependent var	57.40131
S.E. of regression	52.67784	Akaike info criterion	10.90690
Sum squared resid	30524.50	Schwarz criterion	10.99382
Log likelihood	-68.89488	Hannan-Quinn criter.	10.88904
F-statistic	3.248494	Durbin-Watson stat	0.879171
Prob(F-statistic)	0.098926		

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

و يستدل من الجدول (5) ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.22) وهذا يعني ان استقلالية البنك المركزي تفسر حوالي (22%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (سعر السياسة)، والباقي من هذه النسبة والبالغة (78%) يرجع الى عوامل اخرى منها المتغير العشوائي. كما يلاحظ ان نتائج القياس خلال المدة (2005-2017) والواردة في الجدول(5) بينت معنوية الانموذج ، لان قيمة (F) المحتسبة بلغت (3.248) عند مستوى معنوية اقل من (10%).

5- الأنموذج الخامس (سعر الصرف).

نستنتج من الجدول (6) ما يلي:- يظهر معامل استقلالية البنك المركزي (Cbi) استجابة عكسية ومعنوية في انموذج سعر الصرف (Er)، إذ بلغت قيمة الميل الحدي لسعر الصرف بالنسبة لإستقلالية البنك المركزي (-217.7000) عند مستوى معنوية اقل من (1%)، اي ان زيادة استقلالية البنك المركزي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض سعر الصرف بمقدار (-217.7000)وحدة وان النتيجة متوقعة وتتفق ومنطق النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين الاستقلالية وسعر الصرف

جدول (6) نتائج تقدير اثر استقلالية البنك المركزي على سعر الصرف

Dependent Variable: ER
Method: Least Squares
Date: 03/16/19 Time: 12:48
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1397.000	30.88007	45.23953	0.0000
Cbi	-217.7000	35.20870	-6.183131	0.0001

R-squared	0.776564	Mean dependent var	1229.538
Adjusted R-squared	0.756252	S.D. dependent var	108.3348
S.E. of regression	53.48585	Akaike info criterion	10.93735
Sum squared resid	31468.10	Schwarz criterion	11.02426
Log likelihood	-69.09277	Hannan-Quinn criter.	10.91948
F-statistic	38.23111	Durbin-Watson stat	2.231577
Prob(F-statistic)	0.000069		

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

يستدل من الجدول (6) ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.77) وهذا يعني ان استقلالية البنك المركزي تفسر حوالي (77%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (سعر الصرف)، والباقي من هذه النسبة والبالغة (23%) يرجع الى عوامل اخرى منها المتغير العشوائي. كما يلاحظ ان نتائج القياس خلال المدة (2005–2017) والواردة في الجدول (6) بينت معنوية الانموذج ، لان قيمة (F) المحتسبة بلغت (38.231) عند مستوى معنوية اقل من (1%).

ثالثاً: تقييم الانموذج المقدر قياسياً.

للتأكد من جودة الانموذج المستخدم في القياس والتحليل وخلوه من المشاكل القياسية، يستلزم اجراء الاختبارات التشخيصية الآتية:-

أ- **اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM)**:- يلاحظ من الجدول (7) عدم معنوية قيمة إحصاءة (F) المحتسبة ولجميع النماذج الخمسة المذكورة، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بخلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (7): اختبار (BGLM) للنماذج المقدرة في الدراسة

النموذج	F-statistic	Prob
الاول (معدل التضخم)	1.316334	0.3152
الثاني (عرض النقد بالمعنى الضيق)	1.472512	0.3068
الثالث (الاحتياطي القانوني)	2.674628	0.1226
الرابع (سعر السياسة)	3.224728	0.1028
الخامس (سعر الصرف)	1.288666	0.3220

الجدول اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

ب- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):- يلاحظ من الجدول (8) عدم معنوية قيمة إحصاءة (F) المحتسبة ولجميع النماذج الخمسة المذكورة ، وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النماذج المقدرة

جدول (8) اختبار (ARCH) للانموذج المقدر في الدراسة

النموذج	F-statistic	Prob
الاول (معدل التضخم)	2.138896	0.1743
الثاني (عرض النقد بالمعنى الضيق)	0.764488	0.4024
الثالث (الاحتياطي القانوني)	0.066527	0.8017
الرابع (سعر السياسة)	1.146693	0.3094
الخامس (سعر الصرف)	0.258510	0.6222

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

ج- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB):- يتضح من الشكل البياني (1) والملاحق (1, 2 ,3) امكانية قبول فرضية العدم القائلة بان الاخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الانموذج المقدر، لعدم معنوية قيمة (JB) المقدرة ولجميع النماذج باستثناء نموذج سعر الصرف، وذلك لمعنوية قيمة (JB) المقدرة، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بان الاخطاء العشوائية لا تتوزع توزيعاً طبيعياً .

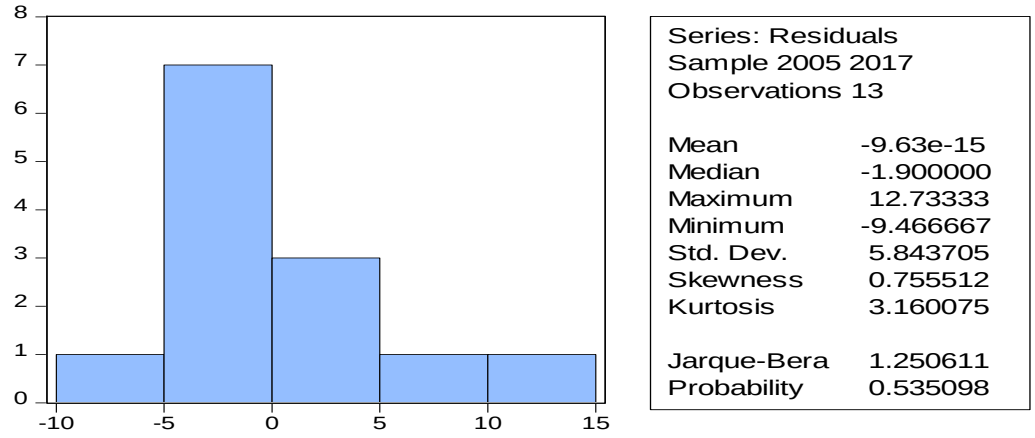

الشكل (1): اختبار(JB) لأنموذج معدل التضخم المقدر في الدراسة

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

رابعاً: اختبار استقرارية معلمات انموذج.

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها، يستلزم استخدام اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة.

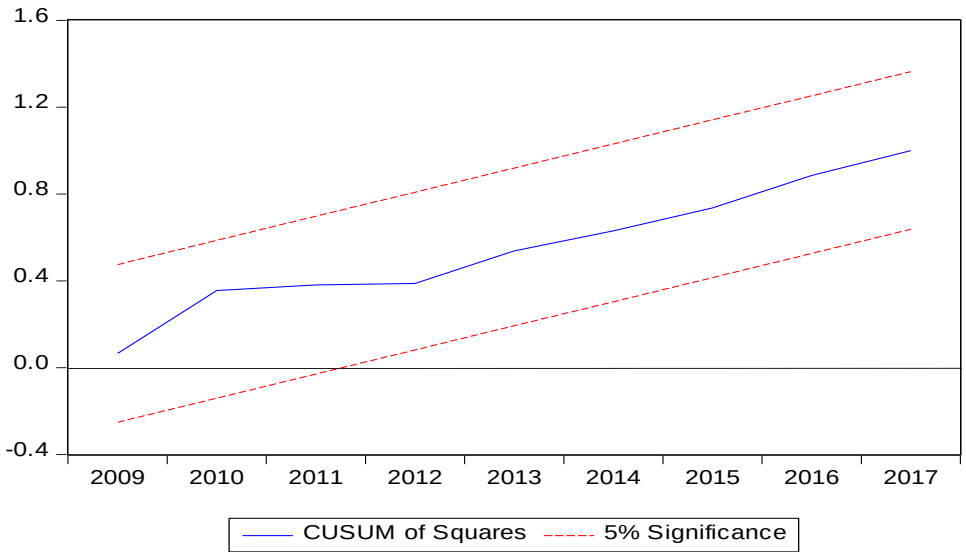

الشكل(2) الاستقرارية الهيكلية لمعاملات انموذج معدل التضخم المقدر في الدراسة وفق الاختبار(CUSUM SQ)

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

يستدل من الشكل السابق ان إحصاءة اختبار المجموع التراكمي لمربع البواقي المعاودة (CUSUM SQ) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى، الحد الادنى) عند مستوى معنوية (4%)، وهذا يعني ان المعاملات المقدرة للأنموذج معدل التضخم المستخدم مستقرة هيكلياً عبر الفترة الزمنية للبحث

تحليل استقلالية البنك واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي

أولا:ـ التضخم

نلاحظ من خلال الجدول ملحق رقم (1) ان المستوى العام للأسعار بلغ اكثر ارتفاع (2-53) عام 2006 وهذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك وارتفاع المصروفات الحكومية الجارية وكذلك حاجة الاقتصاد العراقي إلى إعادة الإعمار بعد التدمير الذي الحق به أثناء الاحتلال أو بعده علما بان تزايد الإنفاق الحكومي بشقية الجاري والاستثماري لم يقابله زيادة المعروض السلعي والخدمي مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة عرض النقود دون ان يصاحبها زيادة في الناتج وبالتالي انعكس ذلك في ارتفاع الأسعار وبعد عام 2007 بدأ التضخم بالانخفاض إذ بلغت معدلاته (1.4 ,0.5 ,0.2) لثلاثة أعوام (2015, 2016, 2017) هذا الانخفاض يعود إلى الاستقرار والتحسن في الحالة الأمنية والعمل ونجاح البنك المركزي في سياسة بعيدا عن تدخل الدولة وكان لمزاد العملة دورا مهما في تثبيت هذا الاستقرار

ثانيا:ـ سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف متغير نقدي مهم للسياسة النقدية وان أولى مهام السياسة النقدية السيطرة على تقلبات سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار ويتضح من الجدول ملحق رقم (3) ان سعر الصرف الدينار مقابل الدولار كان 1469 عام 2005 ثم اخذ بالانخفاض حيث بلغ 1190

عام 2017 وان سبب الانخفاض هو استقرار قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي مما يدل على نجاح السياسة النقدية في هذه المهمة.وبلغ متوسط النمو خلال فترة الدراسة (0.2-) مما يدل على حصول استقرارية في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي .

ثالثاً – الاحتياطي النقدي القانوني

استعمل البنك المركزي الاحتياطي القانوني باعتباره أداة للسياسة النقدية أداة رقابية مصرفية بهدف تطوير وتوفير احتياطات السياسة النقدية لاقتصاد السوق والسيطرة على السيولة من خلال مضاعف الائتمان. وقد عمل البنك المركزي على تخفيض الاحتياطات المفروضة على المصارف التجارية المشمولة بالقانون رقم 4 لسنة 2004 من 42% إلى 25% وتعتبر هذه النسبة قابلة للتغير من فترة إلى أخرى حسب المتطلبات الاقتصادية والهدف من ذلك هو جعل المضاعف النقدي اكثر استقرارا. وقد استطاع البنك المركزي العراقي بتحديد 25% من رصيد الودائع الخاصة للاحتياطي القانوني سواء كانت هذه الودائع بالدينار العراقي أو الدولار الأمريكي علما بان 20% من الودائع الخاصة للاحتياطي يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي و5% من الودائع الخاصة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف في خزائنه ويجب ان يكون رصيد الاحتياطي موجب دائما ولا يقل عن 25% ويوضح الجدول ملحق رقم (5) احتياطات البنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة ويوضح الجدول ارتفاع الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية للمدة من 2006-2009 أما الاحتياطي الفائض فهو أداة يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد من خلال دفع فائدة على الودائع الفائضة التي تودعها المصارف التجارية لدى البنك المركزي وبسعر فائدة يعادل فائدة الاستثمار الليلي وبالتالي فانه يسيطر على نسبة بها من عرض النقد بمفهومه الواسع.

رابعا :ـ عرض النقد

عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) يمكن تعريفة((القدرة الشرائية لدى الافراد او النقود المتداولة لديهم او الموجود ضمن حسابتهم المصرفية الجارية)) وان عرض النقد بالمعنى الواسع لايشمل الأسهم والسندات والاستثمارات المالية كما لايشمل الأدوات الائتمانية مثل الرهن العقاري والقروض المالية . ونلاحظ من الجدول ملحق رقم (7) ان عرض النقد ارتفع خلال فترة الدراسة فبعد ان كان عام (2005) (129358786) فقد ارتفع ووصل الى (845850180) عام (2017) وان سبب هذا الارتفاع هو ان عرض النقد M1 يتأثر في الإصدار النقدي للبنك المركزي وكذلك تأثرة بالجمهور والمصارف التجارية

خامسا :ـ سعر السياسة

يلاحظ من الجدول ملحق رقم (9) ان سعر السياسة كان 67عام 2006 ثم ارتفع الى 240 عام 2007 وذلك لحدوث فائض في عرض النقد عملت الحكومة على رفع سعر الخصم لتقليل الائتمان ثم اخذ بالانخفاض حتى وصل الى 44 عام 2017 وهذا يدل على انخفاض سعر الخصم وسعر الفائدة وحصول التوازن في العملة المحلية وسعر صرف الدينار مقابل الدولار

الاستنتاجات

1ـ ان استقلالية البنوك المركزية لاتعني الانفصال التام عن الحكومة لان البنك المركزي جزءا الا جزء من مؤسسات الدولة ويعمل ضمن الاطار المؤسسي لها لايمكن فصل السياسة النقدية عن السياسة العامة للدولة

2. هناك علاقة بين درجة استقلالية البنك المركزي وبعض المتغيرات الاقتصادية وان هذه العلاقة ليست علاقة ثابتة فتكون العلاقة عكسية بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم وسعر السياسة وسعر الصرف بينما تكون العلاقة طردية بين الاستقلالية وعرض النقد والاحتياطي القانوني

3ـ أوضح الجانب القياسي بان هناك علاقة عكسية بين كل من الاستقلالية والمتغيرات الاقتصادية التضخم وسعر السياسة وسعر الصرف كون العلاقة بين الاستقلالية ومعدل التضخم بلغت36.266- عند مستوى معنوية (1%) وان قيمة R^2 بلغت 88% وان العلاقة بين الاستقلالية وسعر السياسة بلغت 62.500- عند مستوى معنوية (10%) وان قيمة R^2 بلغت 0.22 كما أظهرت الدراسة العلاقة بين الاستقلالية وسعر الصرف بلغت 217.700- عند مستوى معنوية (1%) وان قيمة R^2 بلغت 0.77

4 -وجود علاقة طردية بين الاستقلالية والاحتياطي القانوني وعرض النقد بالمعنى الضيق M1 اذ يظهر معامل استقلالية البنك المركزي وجود علاقة طردية بين الاستقلالية والاحتياطي القانوني والتي بلغت نسبة 66.757 عند مستوى معنوية اقل من 5% وان قيمة R^2 بلغت 0.45 وكذلك ان العلاقة بين الاستقلالية وعرض النقد بالمعنى الضيق هي علاقة طردية بلغت 5.22 عند مستوى معنوية اقل من 1% وان قيمة R^2 بلغت 50.60

5ـ ان استقلالية البنك المركزي العراقي عن السلطة التنفيذية تحملة مسؤولية اكبر من اجل بلوغ اهداف السياسة النقدية وحدة والتي يسأل عنها امام مجلس النواب من اجل ضمان عدم انحراف اهداف البنك المركزي التي من أهمها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وتحقيق تنمية مستدامة وخلق مناخ

ملائم للاستثمار والعمل على تطوير السوق المالية العراقية وغيرها من الأهداف المخطط لها ضمن أهداف السياسة الاقتصادية للبلد

التوصيات

على ضوء النتائج التي اظهرتها الدراسة فان الباحثة تقدم التوصيات الاتية

1. بالإمكان زيادة استقلالية البنك المركزي العراقي من خلال معالجة القصور في بعض الجوانب التي تؤثر على الاستقلالية وهذا لاينفي ضرورة التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية دون ان يفقد البنك المركزي دورة
2. اجراء بعض التعديلات على قانون البنك المركزي العراقي من اجل الحصول على استقلالية اكبر خاصة فيما يتعلق بإقالة المحافظ ويجب ان لاتكون بيد الحكومة وحدها ومن الأفضل ان يبقى في عملة حتى نهاية ولايتة
3. يجب على الحكومة الاخذ برأي محافظ البنك المركزي خصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية
4. ضرورة التشديد في مسألة اقراض الحكومة فيما يتعلق بتحديد فترة الاستحقاق وتحديد أسعار الفائدة على القروض بالإضافة الى عدم اقراض جميع مؤسسات الدولة والمشاريع العامة
5. يجب على الحكومة ان تطبق قانون رقم 56 لسنة 2004 بصورة كاملة وغير مجزءة حتى تعمل السياسة النقدية بحرية كاملة وتكون مسؤولة امام السلطة التنفيذية في حالة الإخفاق
6. ضرورة ان يكون تنسيق وتلائم بين السياستين النقدية والمالية لغرض احداث نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي وهذا لم نجدة خلال فترة الدراسة
7. ان يكون للبنك المركزي سلطة عليا لمراقبة أداء المصارف التجارية الحكومية والخاصة وتشجيعها على الائتمان بما

المصادر

ـ صالح ، مظهر محمد ، (2008) ، استقلالية البنك المركزي ، بيت الحكمة للطباعة ، بغداد

ـ الدوري ، زكريا ، يسرى السامرائي ، (2006) ، البنوك المركزية والسياسة النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان

ـ الدوري ، وزكريا ، ويسرى السامرائي ، (2013) ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار المناهج ، عمان ، الأردن

ـ العياش ، غسان ، (2007) ، الازمة المالية في لبنان قصة الانهيار النقدي ، دار النهار للنشر ، بيروت ، لبنان

ـ حشاد ، نبيل ، (1994) ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة ، اتحاد المصارف العربية

ـ كنعان ، علي ، (1997) ، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية ، دمشق ، دار الحسن للنشر ، الطبعة الأولى

ـ م . أ . ج دي كوك ، (1987) ، الصيرفة المركزية ، ترجمة عبد الواحد المخزومي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت

ـ دوندار ، محمد ، واسامة الفولي ، (2003) ، مبادئ الاقتصاد النقدي ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر

ـ ميمي ، جدايتي ، (2005) ، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية ، جامعة حسيبة بن بو علي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر

. السهلاني ، بلسم حسين رهيف ، (2008) استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق اهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى البنك المركزي العراقي بحث تطبيقي في الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد

ـ المشهداني ، احمد إسماعيل ، (2010) ، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق حالة خاصة) أطروحة دكتوراة ، (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد

ـ الثويني ، فلاح حسن ، (2010) ، دور البنوك المركزية في تحقيق التوازن الاقتصادي ، أطروحة دكتوراة ، (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية

. ـ قرم ، جورج ، (2002) تكيف اهداف وصلاحيات المصرف المركزي بمقتضيات ومميزات الوضع التنموي مؤتمر افاق العمل المصرفي سوريا في ضوء التجارب العربية ، دمشق

ـ الفولي ، أسامة محمد ، زينب عوض الله، (2003) ، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلي الحكومية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية

ـ معتوق ، سهير ، (2002) ، استقلالية البنك المركزي المصري ، مجلة كلية التجارة ، جامعة حلوان

. العيسى ، سلوى عبد الرحمن ، (2006) ، اثر الاتفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية المتحدة المجلات والدوريات

. الغنام ، احمد بن عبد الله ، (2003) ، تحليل السلسة الزمنية لمؤشر أسعار الأسهم في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية (Box – Jenking) ، مجلة جامعة الملك سعود ، العدد (2)، السعودية

ـ العبدلي ، سعد عبد نجم (2014) ، قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر في العراق في اطار نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزعِ ARDL للمدة (1980–2010) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 20 ، العدد 7 ، جامعة بغداد ، العراق

المصادر الإنكليزية

Greene , W.H (2012) , " Econometric analysis " 7th Edition , Internationai Edition , New York

Pietro Nosetti , Lens Bangues Contralesetl , Appro Che Contracuellede in dependence cas delaneo zelan opcit P,60

الملاحق

جدول ملحق رقم (1) التضخم

السنوات	الرقم القياسي للأسعار	معدل التضخم
2005	12073.8	37.0
2006	18500.8	53.2
2007	24205.5	30.8
2008	24851.3	2.7
2009	122.1	12.1
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	104.1	0.5
2017	104.3	0.2

المصدر: إصدارات البنك المركزي العراقي المديرية العامة للبحاث والاحصاء

العلاقة بين الاستقلالية والتضخم

الملحق رقم (2)

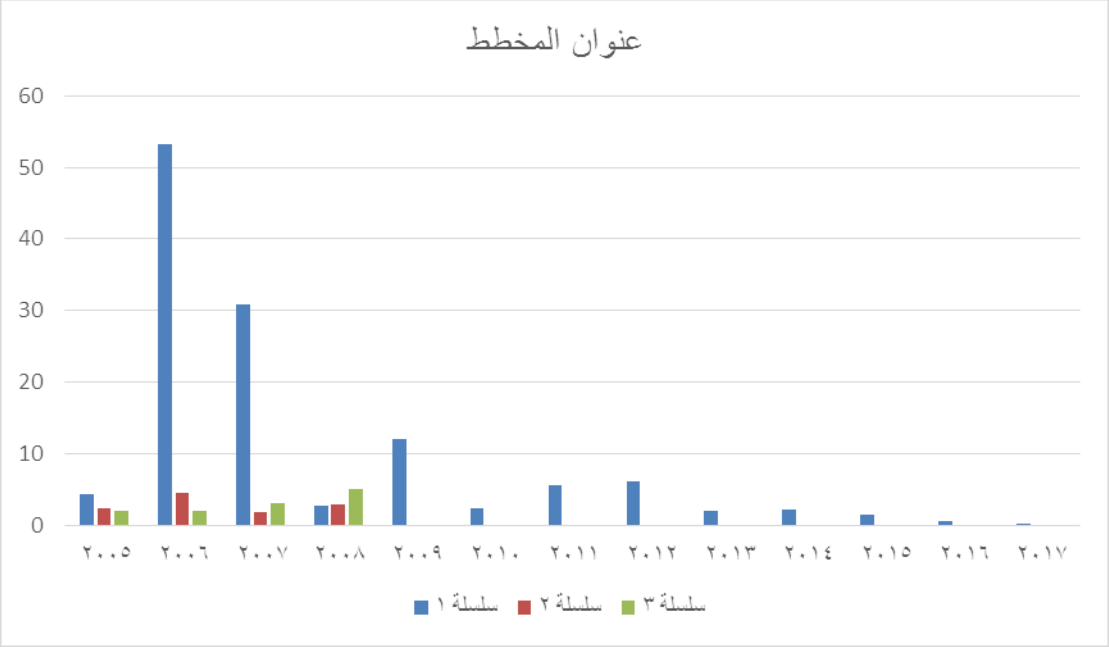

المصدر :. من اعداد الباحثة

جدول رقم ملحق رقم (3) سعر الصرف

السنوات	سعر الصرف	النمو السنوي%
2005	1469	-
2006	1467	-0.1
2007	1255	-2.1
2008	1193	-1.1
2009	1170	-0.8
2010	1170	0
2011	1170	0
2012	1166	-0.9
2013	1166	0
2014	1188	1.8
2015	1190	0.1
2016	1190	0
2017	1190	0

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبح

العلاقة بين الاستقلالية وسعر الصرف

الملحق رقم (4)

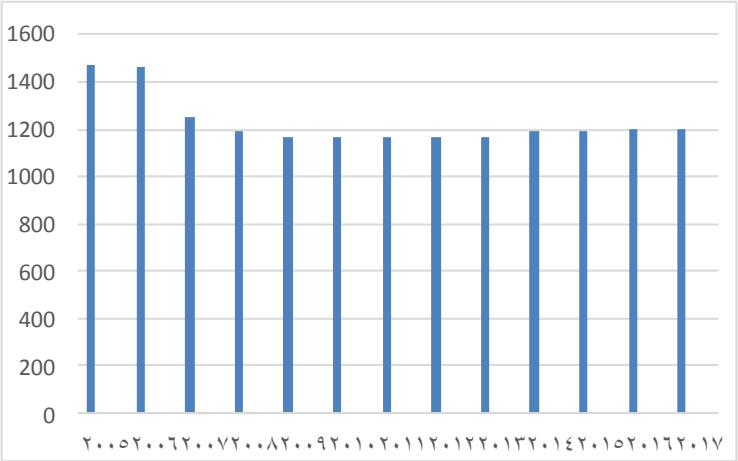

-

المصدر:-من اعداد الباحثة

الجدول ملحق رقم (5) الاحتياطي النقدي القانوني

السنة	الاحتياطي الإلزامي
2005	28844402
2006	45781186
2007	81835455
2008	199026470
2009	131030482
2010	98055179
2011	87937254
2012	107145178
2013	113374078
2014	149149491
2015	118672733
2016	105091769
2017	79632389

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة

العلاقة بين الاستقلالية والاحتياطي النقدي القانوني

الملحق رقم (6)

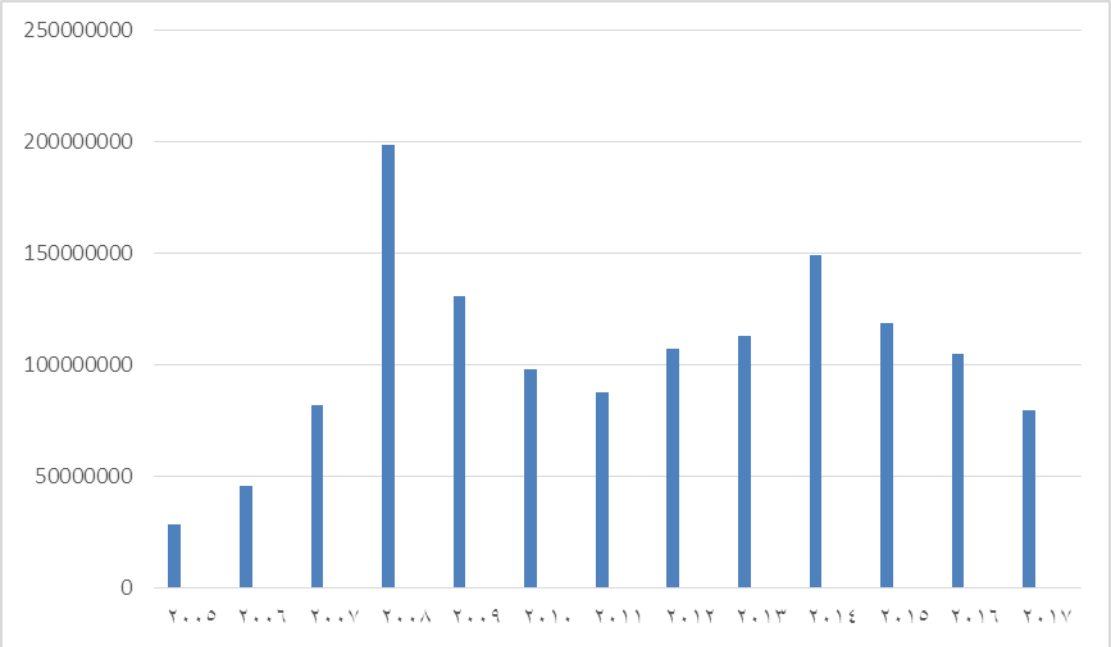

المصدر :ـ من اعداد الباحثة

الجدول ملحق رقم (7) عرض النقد M1

السنة	عرض النقد M1
2005	129358786
2006	141747309
2007	211672217
2008	286568374
2009	384388709
2010	547483441
2011	652449695
2012	746410400
2013	765207385
2014	865049490
2015	898322329
2016	837963517
2017	845850180

المصدر : البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة

العلاقة بين الاستقلالية وعرض النقد M1

الملحق رقم (8)

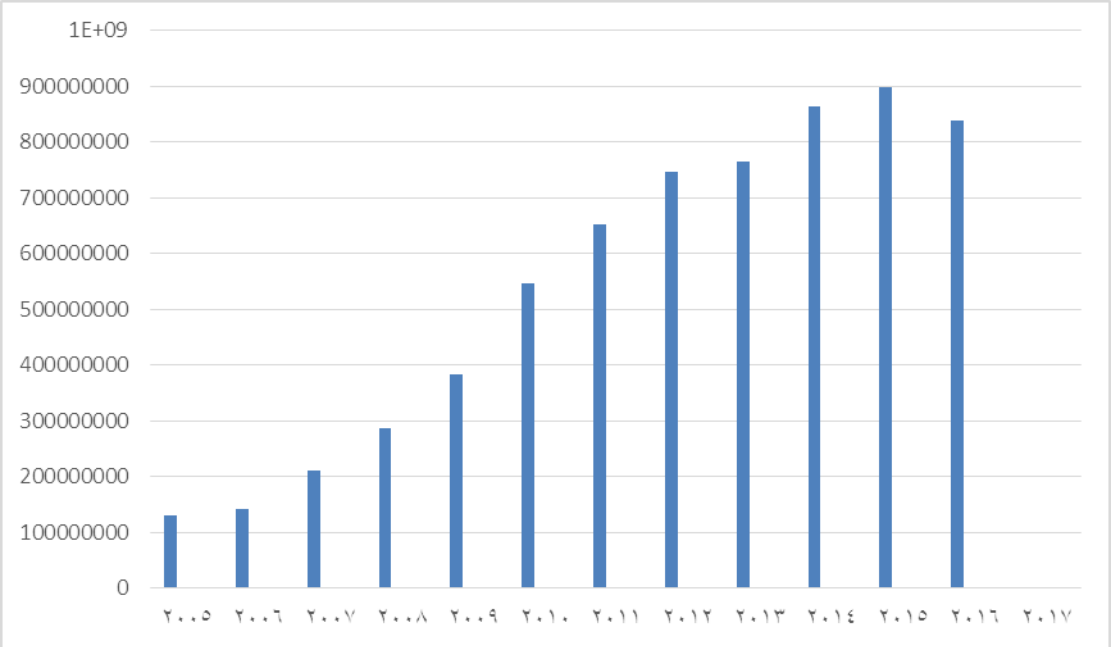

المصدر :- من اعداد الباحثة

العلاقة بين الاستقلالية وسعر السياسة

الجدول ملحق رقم (9) سعر السياسة

السنة	سعر السياسة
2005	67
2006	125
2007	240
2008	191
2009	96
2010	75
2011	72
2012	72
2013	72
2014	72
2015	72
2016	52
2017	44

المصدر : البنك المركزي العراقي المديرية العامة للأبحاث والاحصاء النشرة السنوية لسنوات متفرقة

ملحق رقم (10)

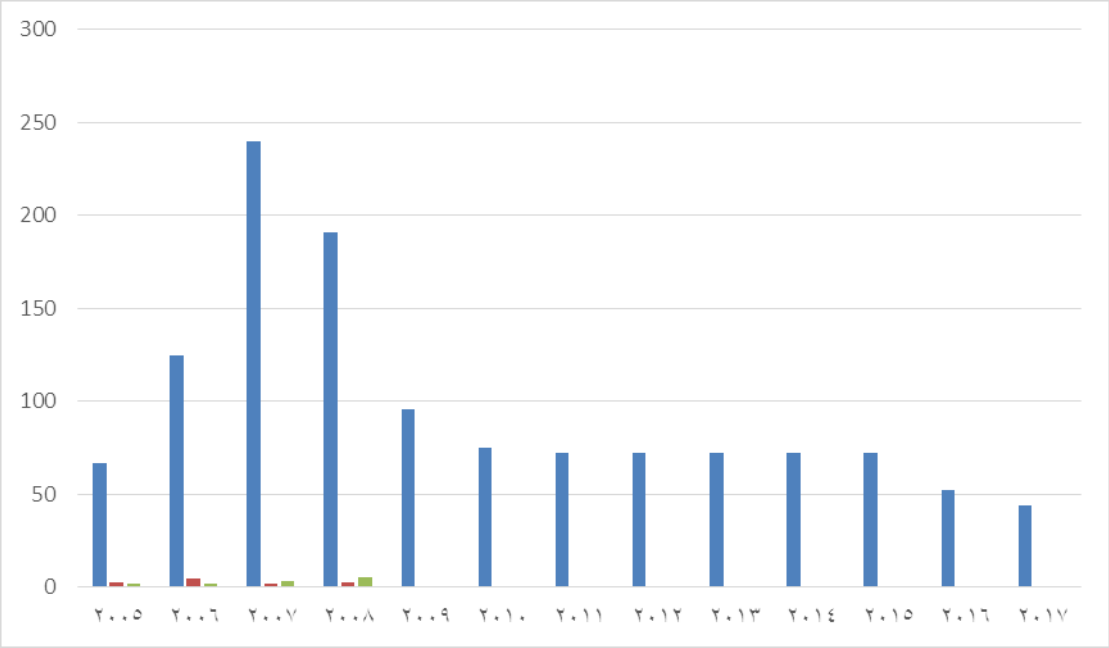

المصدر :ـ من اعداد الباحثة